بين العولمة .. والهويّة الوطنية(١)

لابُدّ لي أن أعترف، في بداية الحديث، أنني لم أمارس أي عمل تجاري في حياتي، ولم أكن، قط، سياسيًا محترفًا، ولم أدرس علم الاجتماع. من هنا، قد يبدو أنني تسرعت عندما اخترت أن يدور حديثي حول محاور السياسة والتجارة والحضارة. إلا أن عذري أنني لا أدعي أنني أتحدث كما يتحدث العلماء، ولا أدعي أني سأقدم لكم نظريات موضوعية أو اكتشافات جديدة مذهلة. كل ما أنوي عمله هو أن أفكر معكم، بصوت مسموع، في التفاعل ما بين السياسة والتجارة والحضارة في عالم يتجاذبه تياران، أحدهما تيار العولمة والآخر هو الحرص على الهوية الوطنية. إن هذا التفاعل، إذا أدرناه بحكمة، يمكن، في السنوات القادمة، أن ينتج مجتمعًا دوليًا يعمّه الرخاء والوئام. أما إذا خانتنا الحكمة، لا سمح الله، فمثل هذا التفاعل يمكن أن ينتهي إلى كوارث لم يسبق لها مثيل في التاريخ. واحتمالات الفشل والنجاح التي يمكن أن تقود إلى الهاوية أو إلى القمة، تكاد، في نظري، أن تكون الآن متساوية تمامًا.

---

(١) أصل المقال محاضرة بعنوان «السياسة بين التجارة والحضارة» ألقيت في غرفة التجارة العربية البريطانية بلندن سنة ١٩٩٨م.

رغم أنني لا أمارس التجارة، فأنا أنتمي إلى عائلة تجارية معروفة في الجزيرة العربية. ورغم أنني لست سياسيًا محترفًا، إلا أنني وجدت نفسي، عبر عقود عديدة، وجهًا لوجه أمام مختلف الظواهر السياسية، الداخلية منها والخارجية. ورغم أنني لم أدرس الاجتماع، فإن قدري شاء أن ألتقي - منذ صباي - بمجموعة متنوعة من الحضارات، وبعدد من الثقافات داخل كل حضارة.

لقد ولدت في سنة (١٣٥٩هـ -١٩٤٠م)، لأب ينتمي إلى منطقة نجد، في وسط المملكة، وأم تنتمي إلى منطقة الحجاز، مكة المكرمة تحديدًا.

ولدت في الهفوف في المنطقة الشرقية من المملكة، وفي سن الخامسة انتقلت من الهفوف إلى البحرين. غادرت البحرين في السادسة عشرة لإكمال دراستي الجامعية في القاهرة. وفي سن الحادية والعشرين سافرت إلى لوس أنجلس للحصول على الماجستير. بعدها بسنوات قليلة، قدمت إلى لندن للحصول على الدكتوراه.

بدأت حياتي أستاذًا جامعيًا، ثم تحولت إلى إداري، من

الفئة التكنوقراطية. تركت الجامعة لأصبح مديرًا للسكة الحديدية، فوزيرًا للصناعة والكهرباء، فوزيرًا للصحة، وفي سن الرابعة والأربعين، مع بداية الكهولة، تحولت إلى دبلوماسي.

عبر هذا الخط الحياتي والمهني المعقد بعض الشيء، كنت على الدوام شغوفًا بمراقبة الحضارات المختلفة، وكيف تدير شؤونها المختلفة، وعلى وجه الخصوص في ميدانيْ السياسة والتجارة.

منذ سنوات الطفولة تعرفت على ثقافات محلية متنوعة، في الحجاز وفي نجد وفي المنطقة الشرقية، وفي البحرين، تندرج كلها ضمن الإطار الحضاري الإسلامي العربي. كان لكل منطقة من هذه المناطق لهجتها الدارجة التي تختلف تمامًا عن لهجة بقية المناطق. مع ثورة المواصلات والاتصالات بدأت الفروق بين اللهجات تزول، إلا أنه خلال طفولتي كان من العسير على أبناء هذه المناطق التفاهم دون مترجم.

كان الحجاز، وقتها، أكثر مناطق المملكة تطورًا وعمرانًا. وكان المرء يرى، في كل مكان، تأثيرات تركية ومصرية قوية، بالإضافة إلى اللمسات الحضارية المتنوعة، التي قدمت مع

أجيال متعاقبة من الحجاج جاؤوا من كل مكان في العالم الإسلامي. أما نجد، في الفترة التي ولدت فيها، فقد كانت معزولة ومنغلقة، تعامل الأجانب بقدر من الريبة. ولا شك أن شظف العيش في نجد أكسب أهلها في تلك الفترة شيئًا من الخشونة التي بدت في عيون الآخرين شبيهة بالعداء. أما الهفوف فكانت واحة زراعية خصبة، وكانت الحياة فيها تتبع التقاليد المألوفة في المجتمعات الزراعية. وكان الخليج بأكمله أيامها محمية بريطانية، وكانت الثقافة العربية المحليّة تتعايش، بقدر من الصعوبة، مع التقاليد البريطانية الإمبراطورية.

كل هذه التأثيرات لعبت دورًا في صياغة اللهجات الدارجة. تضمنت لغة الحجاز اليومية العديد من الكلمات التركية والمصرية، أمّا في نجد فظلت اللهجة المحلية بعيدة عن التأثيرات الخارجية. وفي الخليج دخلت مفردات إنجليزية كثيرة اللغة الدارجة وأصبحت - حتى هذه اللحظة - جزءًا لا يتجزأ منها. كان هناك مشهد طريف - خلال طفولتي في البحرين - لن أنساه ما حييت، علمني كيف يمكن أن ينشأ سوء تفاهم حقيقي بسبب لغوي. وصل ضيوف من الحيّ إلى بيتنا

في المنامة، ذات يوم، بلا موعد، واسُتقبلوا بالترحاب. إلا أن أصحاب البيت فوجئوا وهم يرون الضيوف يغادرون غاضبين. سرعان ما اتضح السبب: قيل للضيوف بمجرد دخولهم «اطلعوا!»، وهذه الكلمة تعني في اللغة الحجازية الدارجة «اصعدوا إلى الطابق العلوي»، أما في لغة البحرين الدارجة فكانت تعني «اخرجوا!»، وخرج الضيوف المساكين.

وكانت التأثيرات الحضارية المختلفة تنعكس في أنواع الطعام. في نجد كان الطعام بسيطًا: الأرز ولحم الخروف، وقليل من الخضراوات، ولا حلوى سوى التمر ومشتقاته. وفي الحجاز كان المرء يجد كل منتجات المطبخ التركي والمطبخ المصري. في مجتمع الهفوف الزراعي، الذي لا يبعد عن البحر، كان لحم البقر ولحم الأسماك جزءًا أساسيًا من الطعام. في نجد لم يكن أحد - أيامها - يأكل لحم البقر، وأعتقد أن عددًا كبيرًا من سكان نجد - وقتها - لم يروا السمك بأعينهم. أما في الخليج، فكنت تجد الأصناف المتنوعة العديدة القادمة من شبه القارة الهندية.

وهكذا، تعرّفت في سن مبكرة على أنماط ثقافية ومعيشية مختلفة، داخل حضارة واحدة. وربما كان الأهم من ذلك، أنني

لاحظت أن الفروق لا تنشأ بسبب اختلاف في طبيعة البشر، بل لإختلاف الظروف التي تفرض مسلكًا دون مسلك. أدركت على نحو عفوي فطريّ أن البشر محكمون - إلى حد كبير - بمتطلبات التاريخ والجغرافيا.

كنتُ صبيًا صغيرًا عندما بدأت أرى كيف تدير الحضارات المختلفة أمورها التجارية بطرق مختلفة. كان أبي - رحمه الله - تاجرًا معروفًا من تجّار اللؤلؤ، وكنت أجلس على مقربة منه في المتجر، أراقبه وهو يعمل. يجيء رجل ويشتري لؤلوة ثمينة، ويضعها أبي على حدة. لا يدفع المشتري شيئًا، ولا يُوقَّع عقد. تكفي الكلمة. بعد قليل، يجيء رجل آخر ويعرض على أبي ضعف الثمن للؤلؤة نفسها، فيخبره أبي أنها قد بيعت، وأن عليه تقديم عرضه للمالك الجديد.

كان الناس جميعًا من حولي يتعاملون على هذا النحو: الكلمة ميثاق قاطع، والقروض تقدم للمحتاج بلا فوائد، والمعسر يعفى من الدين. فيما بعد، عندما كبرت، بدأت أسمع أحاديث، تتردد هنا وهناك، عن «الفساد» في المعاملات التجارية العربية. الحق أقول لكم: أيام طفولتي لم يكن هناك فساد تجاري من أي نوع.

كانت العائلة تبيع منتجات عدد من الشركات البريطانية والأمريكية، وكنت ألاحظ - في تلك السن المبكرة - أن الأمريكيين كانوا هجوميين في تعاملهم، يرسلون المندوب تلو المندوب، ويهددون بسحب الوكالة إذا لم تنفذ مطالب المندوبين.

أمّا البريطانيون فكانوا يتعاملون باسترخاء تام: لم يرسل، قط، أي مندوب، ولم يُقّدم، قط، أي تهديد. تظل الوكالة عند العائلة حتى لو فشلت في بيع سلعة واحدة من إنتاج شركة ما.

فيما بعد، حين أصبحت وزيرًا للصناعة والكهرباء، رأيتُ - على الطبيعة - عددًا من الأساليب التجارية المختلفة.

كانت هذه الأساليب انعكاسًا لقيم وتقاليد تختلف من حضارة إلى حضارة. كان رجال الأعمال اليابانيون المهمّون، بدون استثناء، من الكبار في السن، تمشيًا مع القاعدة المرعية في المجتمع الياباني. وكان رجال الأعمال الفرنسيون يحرصون، باستمرار، على إدخال حكومتهم طرفًا في المفاوضات، وكان هذا بدوره انعكاسًا لدور الحكومة الهام - أيامها - في الاقتصاد. وكان رجال الأعمال البريطانيون في منتهى الحذر، يحجمون عن الدخول في أي مخاطرة، وكان هذا الأسلوب

انعكاسًا لاقتصاد كان، وقتها، ضائعًا بين الرأسمالية والاشتراكية. وكان رجال الأعمال الأمريكيون، على الدوام، في عجلة من أمرهم، وكان هذا الموقف يعكس بدقة حالة القلق التي يعيشها المجتمع الأمريكي منذ ولادته. وكان التعامل مع رجال الأعمال العرب لا يخلو من صعوبة: سؤال بعد سؤال بعد سؤال قبل الدخول في لب الموضوع.

كثيرًا ما فكرت في أن أكتب «يافطة» أضعها في وجه أي زائر عربي تقول «أنا بخير، وأسرتي بخير، والعشيرة بخير، والحيوانات بخير، فهل يمكن أن نبدأ التفاوض الآن؟». هذه المجاملات، بدورها، تعكس الأسلوب الحضاري السائد في المجتمعات الشرقية، إجمالاً. من عادة الصينيين قبل دعوتك إلى أي طعام أن يقللّوا من قيمته وشأنه (وهذه، بالمناسبة، عادة عربية أصيلة!).

يُروى أن مضيفًا صينيًا دعا مجموعة من الأصدقاء إلى مطعم «مكسيم» الشهير في باريس وحيّاهم معتذرًا «عن هذا الطعام الرديء في هذا المكان المتواضع». تقول الرواية إن صاحب المطعم أقام دعوى تشهير على المضيف المؤدب!

بدأت الاهتمام بشؤون السياسة في فترة مبكرة من حياتي. وُلدتُ في ظل نظام ملكي، بدأ قبل قرابة قرنين ونصف، بثورة سلفية وظل يتطور عبر السنين. وكانت آثار التوجه السلفي واضحة في كل مكان.

في البحرين كان هناك نظام ملكي، إلا أنه، بحكم التاريخ والجغرافيا، كان أكثر انفتاحًا على العالم ومتغيراته.

أعجبت في سن السادسة عشرة بقائد ثوري، هو جمال عبد الناصر، أعلن عن نيّته في إقامة دولة عربية جديدة على أنقاض الماضي. وفي الولايات المتحدة رأيت، وجهًا لوجه، نوعًا جديدًا من أنواع الحكومة: الديمقراطية. لابد لي أن أقول، بكل صراحة، إنني، أيامها، لم أعجب بما رأيت. إذا كانت الديمقراطية، حقًا، هي حكم الشعب للشعب بواسطة الشعب، فكيف تمكن اللوبي الصهيوني من رسم السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط؟

كنت كل صباح أشهد - باستغراب شديد - عددًا من الأمريكيين/ الأفارقة - الذين كانوا يسمّون أيامها الزنوج - ينقّبون في صناديق القمامة أمام المنزل باحثين عن شيء

يلبسونه، أو شيء يأكلونه. كنت في تلك الفترة أرى أن أمريكا بحاجة إلى قائد ثوري من طراز جمال عبدالناصر!

لا أنوي أن أثقل عليكم بقصة حياتي كاملة، يكفي أن أقول: إني، مع نهاية العشرينات من عمري، وصلت إلى اقتناع مؤداه أن من حق كل حضارة أن تسيّر أمورها على النحو الذي يلائمها. ومع تقدّمي في العمر، زاد اقتناعي بضرورة التسامح وأهميته. إلا أنني، الآن، وأنا أستقبل عامي الستين، والعالم يستقبل الألفية الميلادية الثالثة، ألاحظ، بكثير من الأسى، أن النزعات العنصرية التي كانت سائدة في القرون الماضية ما زالت حيّة تدخل معنا الألفية الجديدة.

إلا أن النزعات العنصرية لم تعد تُسمّى الآن، كما كانت تسمى في عهود الاستعمار، «عبء الرجل الأبيض»، أي واجبه الحضاري الذي يفرض عليه إستعمار البدائيين المتخلفين. أصبحت النزعات العنصرية، في أيامنا هذه، ترتدي ثيابًا أكاديمية زاهية الألوان. من جهة، نرى أستاذًا جامعيًا شهيرًا يطلع علينا بنظرية مؤداها أن تهاوي الشيوعية في الاتحاد السوفييتي يعني «نهاية التاريخ!».

ومن ناحية أخرى، يظهر علينا أكاديمي شهير آخر ليقول: إن القرن الجديد سيشهد صراعًا حتميًا بين الحضارات، يلعب فيه العالم الإسلامي - بطبيعة الحال - دور الشرير. يقول البروفسور صموئيل هنتنجدوز، صاحب نظرية صدام الحضارات: «إن المشكلة الأساسية التي تواجه الغرب ليست الأصولية الإسلامية، ولكنها الإسلام نفسه، الذي يمثل حضارة مختلفة، يؤمن أبناؤها بسموّ حضارتهم، ويسكنهم هاجس تخلفهم المادي».

وإذا كان الأساتذة اللامعون يجيئون بخرافات كهذه ويعتبرونها علمًا، فماذا يمكن أن تتوقع من الآخرين؟ أرجو أن تسمحوا لي أن أورد مثالين. «هل تدرون أنه خلال نصف قرن لا أكثر، وربما أقل بكثير، سوف تكون هناك حروب يفوز فيها المسلمون المتعصبون. سوف يصبح اسم أوكلاهوما «الخرطوم على المسسيبي» والويل، كل الويل، لمن يجرؤ على تسميتها باسم آخر». هذه الكلمات الظريفة جاءت من قلم الكاتب البريطاني الشهير برنارد ليفن.

أما شارلز مور رئيس تحرير صحيفة «الإسبكتاتور» البريطانية فكانت لغته شاعرية جدًا: «ستنتصر جموع المعممين

وسيدرَّس القرآن - كما توقع جيبون - في مدارس أكسفورد». ماذا أقول؟ اللهم آمين!

ومن الشعارات البراقة الجديدة شعار حقوق الإنسان. وهنا لا بد أن أقول إنني أرى أن حقوق الإنسان جديرة بالاحترام، ولا أحمل سوى التقدير لمن يدعو إلى احترامها من الأفراد أو الجمعيات. إلا أن المرء لا يستطيع أن يمنع نفسه من الاستغراب وهو يرى القوى الغربية التي استعمرت أفريقيا وآسيا، ونهبتهما عبر عدة قرون، تظهر الآن بمظهر المدافع عن حقوق الإنسان الآسيوي والإفريقي. لا توجد في تاريخ المعجزات السياسية معجزة تشبه هذا التحول الفجائي من الاستعمار إلى المناداة بحقوق الإنسان. لم يعد «الرجل الأبيض» الآن يلوّح بإنجيله في وجه «الأهالي المتخلفين»؛ أصبح يلوّح "بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان"، الصادر سنة ١٩٤٨م. وينسى الغرب - وما أريح هذا النسيان! - أنه بعد صدور هذا الإعلان بعشر سنوات كانت معظم الدول الإفريقية، وعدد من الدول الآسيوية، في عداد المستعمرات.

لم تحصل الجزائر - على سبيل المثال - على الاستقلال إلا في مطلع الستينات بعد نضال دامٍ مات خلاله أكثر من

مليون شهيد، وترك ظلالاً دموية على هذا البلد المنكوب. وللعرب أن يتساءلوا: إذا كانت حقوق الإنسان هي القانون الدولي الجديد، فلماذا يظل خمسة ملايين فلسطيني حتى هذه اللحظة محرومين من حقهم في الاستقلال، والعيش بكرامة، ضحايا بريئة لاحتلال عسكري بغيض؟ في الكتاب الشهير «مزرعة الحيوانات» هناك عبارة طريفة شهيرة تقول: «كل الحيوانات متساوية، ولكن بعض الحيوانات أكثر تساويًا من البعض الآخر». لا يبدو أن الأمر يختلف في المزرعة البشرية.

إن حضارات العالم المختلفة مدعوة الآن إلى أن تنصاع لتعليمات الغرب، الذي تحول من مستعمر إلى مبشر بحقوق الإنسان، وأن تسارع إلى تطبيق آخر الطبعات الغربية من حقوق الإنسان. هناك مشكلتان رئيسيتان تكتنفان هذه الدعوة. الأولى تكمن في أن حقوق الإنسان مفهوم ديناميكي يتطّور باستمرار. هناك - حتى في الغرب نفسه - فروق كبيرة في الممارسة. الولايات المتحدة تطبّق عقوبة الإعدام التي تعتبرها أوروبا «قتلا قضائيًا». وقضية الإجهاض، بدورها، مثار اختلاف كبير. هل نحترم حق الأم في التخلص من جنينها، أم حق الجنين في البقاء على قيد الحياة؟ وخلال السنوات القليلة الماضية

أصدرت محكمة حقوق الإنسان الأوروبية أكثر من خمسين حكمًا ضد بريطانيا.

إلا أن المشكلة الثانية هي المشكلة الأهم. دول العالم الثالث تريد أن تتمسك بهويتها المتميزة، ولا تعتبر الغرب مثلاً أعلى لما يجب أن يكون عليه المجتمع الإنساني. هناك انفصام واضح في نظرة الشرق إلى الغرب.

إن الشرقيين يعجبون بالرواتب المرتفعة في الغرب، والهواتف الجوالة، وبالطعام وبالكمبيوترات. إلا أنني لم أعثر - بعد - على شرقي واحد يود أن يصبح مجتمعه صورة من المجتمعات الغربية.

وليس لنا أن نستغرب هذا إذا تذكرنا أن عددًا من الغربيين يضيقون بنمط الحياة في مجتمعاتهم. تقول إحصائية أجريت سنة ١٩٩٣م إن أكثر من ٥٠٪ من البريطانيين يتمنون، لو أتيحت لهم الفرصة، أن يهاجروا من بريطانيا. ولعل نوعية الحياة في الغرب تتضح فيما قاله أستاذ مرموق من أساتذة كامبردج حين ذكر أن «من ضمن هواياته اليومية أن يتجنب أعدادًا من المتسولين المحترفين، ومن المدمنين، ومن المجانين الذين يجوبون الشوارع».

أرجو أن تسمحوا لي أن أوضّح لكم كيف ينظر مجتمع شرقي متديّن إلى الغرب. كلما ترسخت العلمانية في الغرب، كلّما اختفى مفهوم الخطيئة ليحل محله مفهوم الجريمة.

كل عمل يجيزه القانون يصبح - بالضرورة - عملاً مقبولاً من الناحية الأخلاقية. ومن هذه النظرة ينبع الكثير من المواقف. أولاً: يعكف جموع من المحامين - سنويًا - على إزالة صفة الجريمة من أعمال كانت مُحرّمة في الماضي. ثانيًا: لم يعد التقاضي أمام المحاكم هو الملجأ الأخير لحل نزاع حقيقي، بل أصبح أسلوبًا رائجًا لدى الباحثين عن مال أو شهرة، أو الاثنين معًا. عندما كف الغربيون عن عبادة الله، والخوف منه، أصبح القانون هو «الإله الجديد».

نشرت جريدة «التايمز» اللندنية في ١١ يناير ١٩٩٨م موضوعًا عنوانه «أمّة من اللصوص»، جاء فيه: «أن واحدًا من بين كل ثلاثة بريطانيين يحصل على سجل إجرامي عند بلوغ سن الثلاثين». يا ليقظة الإله الجديد! وأثناء الفضيحة الجنسية التي تورط فيها الرئيس الأمريكي كلينتون شرح المحامون البارعون لنا - نحن أصحاب المبادئ الرجعية - الوضع القانوني:

بوسع الرجل المتزوج أن ينام مع ألف امرأة دون أن يرتكب جرمًا، ولكنه يرتكب جرمًا عندما يدلي بشهادة كاذبة أمام القضاء. بعبارة أخرى، كذبك على زوجتك يعني أنك رجل ذكي، أما كذبك على القانون فيعني دخولك السجن. يا لغيرة الإله الجديد!

ورغم جهود المحامين الدائبة للتفرقة بين ما يجيزه القانون، وما لا يجيزه، تبقى هناك بعض الأمور الغامضة.

أعتقد أنكم ستستغربون، كما استغربت، عندما علمت أن أكل اللحم البشري لا يعتبر جريمة في بريطانيا، ما دمت لم تقتل وجبتك.

نشرت صحيفة التايمز اللندنية في ٢٨ يناير ١٩٩٨م بيانًا لوزير الدولة للشؤون الداخلية آلن مايكل في مجلس العموم قال فيه: «إن الحكومة لا تنوي أن تسنّ قانونًا يجعل من أكل لحوم البشر جريمة محددّة». وأضاف الوزير: «إذا قام إنسان بالهجوم على إنسان آخر وقتله بنية أكل عضو من أعضائه فهنا نكون بإزاء جريمة». وقد توقع الكاتب البريطاني أندرو روبرت في عدد الصنداي تايمز الصادر في أول فبراير سنة ١٩٩٨م أن يقدم اللحم البشري ذات يوم في مطاعم لندن.

وإذا كنتم تعتقدون أن هذا الكاتب قد فقد صوابه فلا بُدّ أن تسمعوا هذا الخبر:

نشرت التايمز في عددها الصادر في ٣ فبراير ١٩٩٨م أن القناة التليفزيونية رقم ٤ بثّت برنامجًا تظهر فيه عائلة تأكل مشيمة حفيدها الأول. وصرح مخرج البرنامج أن ما عرضه «لا يؤذي الذوق ولا الأخلاق». يا لشهيات هذا الإله الجديد العجيبة!

وربما كانت أخطر النتائج التي ترتبت على تنصيب القانون إلهًا جديدًا ما تبعه من تلاشي غرائز الحب الطبيعية واضمحلالها. لم يعد الأطفال يتمتعون بحماية آبائهم، بل أصبح القانون مسؤولاً عن حماية الأطفال من آبائهم.

نشرت صحيفة «الإندبندنت» اللندنية في عددها الصادر يوم ٢٤ يناير سنة ١٩٩٨م أن أطباء الأسنان تلقوا من الحكومة قواعد تعينهم على التعرّف على اعتداءات الآباء على أطفالهم « حيث إن معظم حالات الاعتداء تنصب على الوجه والفم». وتقضي هذه القواعد أن يراقب الأطباء مسلك الآباء بدقة، وأن يبحثوا عن دلائل الاعتداء، ومن ضمن هذه الدلائل «أن يصبحوا عدوانيين، أو أن ينفوا تهمًا لم يوجهها أحد إليهم».

وهكذا نرى الإله الجديد يأمر أطباء الأسنان أن يحموا الأطفال الصغار لا من تسوس الأسنان، بل من الأم والأب!

والأمر نفسه يصدق بالنسبة للزوج والزوجة. لم يعد من المفترض أن يحمي الزوج زوجته من الاعتداء، بل نصّب القانون نفسه حاميًا للزوجة من اعتداء زوجها. يقول عدد «الإندبندت» الذي أشرت إليه قبل قليل أن دراسة شاملة لموضوع العنف المنزلي، انتهت إلى أنه «في بعض أجزاء بريطانيا هناك امرأة من بين كل تسع نساء تتعرض للضرب المبرح من قبل شريكها». وتمضي الدراسة قائلة: «إن بعض النساء ضربن حتى أجهضن أو فقدن الوعي».

ولم يعد الاحترام كافيًا لحكم العلاقة بين الأساتذة والطلاب، أو بين الطلاب أنفسهم. تقول «الإندبندنت» في عددها الصادر يوم ٢٢ يناير ١٩٩٨م «إن عينة تشمل ألف والد وطفل دلّت على أن كل طفل - تقريبًا - تعرض لنوع أو آخر من الاضطهاد على يد طالب آخر، وأن ٨٠٪ يعانون عدوانًا متكررًا». وقال نصف الطلاب في الدراسة «إنهم يتعرضون

للعدوان بصفة يومية على يد زملائهم» وقال ربع الآباء: « إن أبناءهم تعرضوا للعدوان منذ كانوا في الخامسة أو أصغر».

لابُدّ أن أتوقف لكي أقول: إني لا أزعم أن جرائم كهذه لا تحدث في مجتمع متدين محافظ. ولكن لابد أن أذكّر أن المجتمع المتدين يّعد مثل هذه الأعمال ذنوبًا يعاقب الله عليها، حتى عندما يفلت الجاني من عقوبة البشر، والردع الذي يصاحب شعورًا كهذا له دور لا ينكر في التقليل من عدد هذه الجرائم.

في الغرب لا تصبح الخطايا القديمة مقبولة بمرور الزمن فحسب، بل إن بعضها يتحوّل إلى حقوق إنسانية «مقدسة». الحرية الجنسية، بجميع أنواعها، تُعد الآن جزءًا لا يتجزأ من حرية الفرد التي لا يجوز المساس بها. ومن ناحية أخرى، على النقيض من الاتجاه الأول - وهذه الأمور ليست بالضرورة منطقية - نجد أن الهجوم الصارخ على خصوصيات الفرد يصبح أمرًا مقبولاً عندما تتطلبه حرية الصحافة. وللمراقب الموضوعي أن يتساءل عن الحرية الحقيقية للصحافة الغربية. في بريطانيا - على سبيل المثال - يوجد ثري أجنبي واحد، له

أهدافه السياسية والتجارية الخاصة، يملك ٤٠٪ من الصحافة البريطانية. هل يمكن الحديث عن حرية حقيقية تملكها هذه الصحف؟ هل تملك أن تنشر سطرًا واحدًا يخالف هوى المالك؟

وفي المجال السياسي، تتجسّد نظرية حقوق الإنسان في شكل الديمقراطية التي يريد الغرب فرضها في كل مكان. لا يوجد من ينازع في أن الديمقراطية شكل متطوّر من أشكال الحكم، وهو في نظر الكثيرين أفضلها، إلا أن الديمقراطية كما نعرفها اليوم صناعة غربية، ولدت في مجتمع غربي، نتيجة تطورات طويلة في التاريخ الغربي. إن بوسع أي طالب مبتدئ من طلبة العلوم السياسية أن يعدّد الشروط الأساسية الضرورية لنجاح أي نظام ديمقراطي: وجود نسبة عالية من المتعلمين، وجود طبقة متوسطة تتمتع بالرخاء، والقدرة على التعبير عن مصالحها، وجود شعور بالانتماء إلى وطن واحد، وجود مجتمع مدني فاعل، مع حد أدنى من تقاليد التسامح. وأي مراقب للأوضاع الراهنة في العالم سوف يلاحظ - بلا صعوبة - أن هذه الشروط لا تتوافر في عدد كبير من دول العالم الثالث. ومع هذا فهناك محاولات دائبة لفرض

الديمقـراطيـة على هذا العـالـم، دون تمييـز بين دولة ودولة أو إقليم وإقليم.

إن انتـزاع النمـوذج الديمقـراطي من تربتـه الغـربيـة عنوة وزرعه عنوة في تربة شرقية لا تلائمه، لا يؤدي - في نظري - إلا إلى نشوء نظام مسخ لا يحمل شيئًا من مزايا النظام القديم الذي انتزع، ولا النظام الجديد الذي زرع. بل إن كاتبًا أمريكيًا يذهب أبعد من ذلك، ويرى أن هذه المحاولة كانت مسؤولة عن نتائج مأساوية خطيرة. يقول روبرت د .كابلن:

> في البـوسنة، أضـفت الديمقـراطيـة الصـبـغـة الشـرعـيـة على أفظع الجـرائم في أوروبا، منذ الحقبة النازية. وفي دول أفريقيا الجنوبية، أدّت الديمقراطية إلى زعزعة الخدمات والمؤسسات في بعض الدول - أمّا في بعضها، فقد استغلت الانتخابات لإعادة الحكم الديكتاتوري - وفي كل من سيراليون والكونغو/برازفيل، أدّت الانتخابات إلى فـوضى شـاملة.. وحـتى في دول أمـريكا اللاتينية. وهي النموذج الأنجح في العالم الثالث،

لا يزال السجل يحمل الكثيرمن السلبيات بجانب الإيجابيات.

بل إن كابلن يذهب إلى أبعد من هذا كله، حين يقول: «إن النظام البرلماني الذي فرضه الغرب على راوندا، كان عاملاً من العوامل التي أدّت إلى قتل مئات الآلاف من قبلية التوتسو على يد ميليشيات من قبيلة الهوتو».

لننتقل الآن إلى الكلمة السحرية الثالثة، بعد حقوق الإنسان والديمقراطية، وهي العولمة. يرى الكثير من المحللين في العالم الثالث، أن العولمة في جوهرها، ليست سوى محاولة لإعادة صياغة اقتصاد العالم كله طبقًا للنموذج الأمريكي. ولكي يتحقق هذا الهدف لابد من إزالة الحواجز أمام تدفق البضائع ورؤوس الأموال، ولا بُدّ من تسليم قيادة الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي وإخوانه، ولا بد أن يصبح التخصيص هو المطلب الأول في كل مكان. من ناحية أخرى، يرى الكثير من المحللين الغربيين، أن العولمة هي موجة الغد الكاسحة التي لا يمكن أن تقاوم. حقيقة الأمر إن هذا الموجة ما زالت بعيدة عن شواطئ عدد من الدول. وطبقًا لتقرير الأمم

المتحدة عن التنمية لسنة ١٩٩٧م فإن «نصف شعوب العالم - تقريبًا - ظلّت بعيدة عن الزيادة التي طرأت على التجارة الدولية والاستثمارات الدولية منذ الثمانينيات». هذه الحقيقة لا تدهشني لأنني أستطيع أن أرى بوضوح العقبات التي تعترض مسار العولمة.

من الناحية السياسية، يتطلب نجاح العولمة وجود دولة فاعلة قادرة على إحداث التغييرات الهيكلية التي لابد منها لإيجاد المناخ الملائم للعولمة. إلا أن كثيرًا من الدول في العالم الثالث تجد نفسها مدفوعة في اتجاه يناقض اتجاه العولمة. بالإضافة إلى التمسك بالهوية الوطنية، هناك في دول عديدة مطالبات بالعودة إلى ولاءات محلية وقبلية أبعد ما تكون عن الولاء المطلوب لمبدأ العولمة. ومن الناحية الحضارية، هناك أكثر من صعوبة تعترض مجرى العولمة. لا تزال التجارة في مجملها، في معظم الدول الشرقية، تجارة «عائلية» تملكها العائلة ويديرها أفراد العائلة، وهذا مفهوم يتناقض - تمامًا - مع مفهوم الشركة الغربية الحديثة، حيث لا يوجد أي ارتباط بين الملكية والإدارة. وهذه الممارسات التجارية الشرقية تعود إلى

قرون ولا يمكن أن تتغير بين عشية وضحاها. وهناك الصعوبة التي تكتنف تسريح العمال في المجتمعات الشرقية. في هذه المجتمعات ينظر الناس نظرة استنكار واستهجان إلى رجل أعمال يتخلص من عماله، حتى عندما يكون هذا التصرف ضروريًا لرفع الكفاءة.

عندما كنت وزيرًا للصناعة والكهرباء اضطررت إلى فصل أربعة عمال من مصنع حديد لغيابهم المتكرر عن العمل، وأخذت قضية الفصل سنتين من الأخذ والرد.

من الناحية الاقتصادية، يعني التخصيص أن ننقل إنتاج الخدمات والبضائع من القطاع العام إلى القطاع الخاص. والحقيقة المعروفة أنه في عدد من الدول النامية لا يوجد قطاع خاص بالمعنى الحقيقي. كيف نستطيع أن نضع أعباء ثقيلة على كاهل قطاع خاص شبه ميّت؟!

وحتّى في الدول التي تمكنت، بسرعة خارقة، من الدخول في نادي العولمة، ونعنى بالذات «النمور الآسيوية»، لا نستطيع أن نصدر حكمًا نهائيًا بالنجاح. يقول وليم باف في جريدة «الهيرالد تريبون» الصادرة في ١٢ يناير ١٩٩٨م «إن الأزمة

الاقتصادية في آسيا كانت نتيجة تطبيق النموذج الأمريكي في عولمة الاقتصاد». ويضيف «أن النموذج الآسيوي يقوم على تعاون وثيق بين البنوك والصناعيين، الأمر الذي يستطيع أن يجعله يتحمل مستويات عالية من المديونية تفوق مثيلاتها في الغرب»، كما أن هذا النموذج يعني «أن الحكومة تعمل يدًا بيدًا مع البنوك ورجال الأعمال ضمن مشروع وطني واحد». ويضيف الكاتب أن الولايات المتحدة «سعت منذ سنين إلى تحطيم النموذج الآسيوي لأنها ترى فيه ملامح من الحماية والتدخل الواضح من جانب الدولة». ويقول الكاتب: «إن هذا النموذج الآسيوي هوى عندما بدأت البنوك الأمريكية تسحب تمويلها».

ربما كان هذا التحليل مُبسّطا في نظر بعض الاقتصاديين إلا أنه لا يخلو من عنصر من الحقيقة: ما تستطيع العولمة أن تعطيه، تستطيع العولمة أن تأخذه.

إن النخب الحاكمة في العالم الثالث، لن تجد أي صعوبة في اعتناق «الجوانب الشكلية» للعولمة. يسهل على الديكتاتور أن يعلن عن انتخابات تضمن عودته إلى الحكم. ولا يصعب على

أي حكومة عسكرية أن تشكل لجنة لحقوق الإنسان، وأن تدعو مراقبين دوليين لزيارة سجون نموذجية. ولن يتردد أي حاكم أوتوقراطي أن يأمر بتخصيص شركات في القطاع العام لم تحقق أي أرباح.

تستطيع الحكومات أن تقوم بهذا كله، ولكن ما هو تأثير هذا كله على الجماهير؟ يقول إسماعيل سراج الدين، نائب رئيس البنك الدولي: «إن هناك قرابة بليوني شخص يعانون من الجوع، أو سوء التغذية، وهناك ٤٠,٠٠٠ حالة وفاة سنوية بسبب الجوع، أو مضاعفاته».

هذه الجماهير الجائعة هل سينفعها أن تعرف أن الكومبيوتر الذي يكلف ٣٢٠ مليون دولار يمكن اختزاله في المستقبل بميكروشيب لا تتجاوز قيمته ١٠٠ دولار؟ وهل تستفيد هذه الجماهير من افتتاح قاعات جديدة تحتوي على أسواق للأسهم؟ وهل نتوقع من هذه الجماهير أن تخرج إلى الشوارع تهتف بحياة الصندوق الدولي الذي يتفنن في معاداة معونات الخبز؟ ومن الغريب أننا نرى دولة نامية بعد أخرى تلغي معونة الخبز، بينما نجد أن أوروبا تستمر في إعطاء مزارعيها الذين

لا يمثلون سوى نسبة ضئيلة من السكّان، أضخم المعونات في التاريخ.

يحصل مزارعو التبغ وحدهم في أوروبا على معونة سنوية تبلغ ٧٠٠ مليون جنيه إسترليني، وفي الوقت نفسه تنفق أوروبا مبلغًا مماثلاً على مكافحة التدخين، ولله في خلقه شؤون!

إنني أكاد أسمع بعضكم يتساءل: «لماذا يقول لنا هذا كله، ونحن رجال أعمال، ولسنا من الحكومات، أو المنظمات الدولية، ولامن الجمعيات الخيرية؟»

إنني أتوجه إليكم بالحديث لأنني أعتقد أن الآوان قد آن لأن يسفر رجال الأعمال عن قوتهم الفعلية، وعن اقترابهم من تحقيق سيطرة كاملة على مقدرات هذا الكوكب. وعندما أتحدّث عن رجال الأعمال، فأنا لا أعني من نسميهم في اللغة العربية الدارجة «تجار الشنطة»، صغار الباحثين عن الرزق، ولكني أشير إلى ظاهرة جديدة لم يشهد التاريخ لها مثيلاً.

استطاع عبقري من عباقرة الكومبيوتر أن يجمع في فترة بسيطة ثروة تفوق ثروة «مشايخ البترول» - الذين تحب الصحافة الغربية الهجوم عليهم بمناسبة وبلا مناسبة -

مجتمعين. وهناك دراسة تدل على أن ٥٠ وحدة من بين أقوى مئة وحدة اقتصادية في العالم، هي شركات وليست دولاً، وتبين دراسة أخرى أن الشركات العملاقة تسيطر على ٧٠٪ من تجارة العالم.

ماذا يمكن لرجال الأعمال أن يفعلوا ليحوّلوا هذه القوة الأسطورية إلى قوة إيجابية تسهم في سعادة العالم؟

لدىّ جواب سهل بسيط. على هذه الشركات أن تتحوّل من شركات متعددة الجنسيات إلى شركات متعددة الحضارات. ولكي تتمكن الشركات من تحقيق هذا التحوّل يجب عليها، أولاً، أن تبدأ في التخلص من عقلية الجيوب المعزولة المقفلة.

يقول روبرت كابلن: «إن عدد المجمعات السكنية التي تبنيها الشركات العملاقة، وتقيم حولها الأسوار العالية، ارتفع من ألف مجمع في بداية التسعينات إلى ثمانين ألفًا في وسط الثمانينات مع زيادة كبرى في التسعينات».

كيف يستطيع العاملون في هذه الشركة أن يتعرفوا على حضارة الدولة التي يقيمون فيها إذا كانت لهم أسواقهم الخاصة، ونواديهم الخاصة، وملاعبهم الخاصة؟

لقد قابلت بنفسي عددًا من الأجانب الذين قضوا عقدًا أو أكثر في المملكة العربية السعودية، ومع هذا فمعلوماتهم عن المملكة وشعبها لا تختلف عن معلومات الأجنبي الذي لم يغادر مانشيستر أو لوس أنجليس. لا توجد الآن سوى شركة واحدة تحرص على تعريف موظفيها على الحضارات التي يعملون ضمنها، وهي شركة براون بوفري. يقول رئيس الشركة: «إنه حريص على أن ينتقل أفضل موظفيه من مكان إلى آخر بانتظام، حتى يمكن لشخصيتهم وشخصيات عائلاتهم أن تتحول إلى شخصيات «معولمة». أصارحكم أن مثل «هذه الشخصيات المعولمة» لا يمكن أن توجد في محميات تحيط بها الأسوار الشاهقة، وتعزلها عن بقية المجتمع.

ولكي تكون شركة ما متعدّدة الحضارات فلا بُدّ أن تستقطب العاملين فيها من مختلف الحضارات.

يقول مركز البحوث السياسية في الولايات المتحدة إن أكبر مئتي شركة في العالم تتحكم في مبيعات تعادل ٢٨٪ من نشاط العالم الاقتصادي، ولكنها لا توظف سوى أقل من ١٪ من عمال العالم. وأضيف أنه حتى هذه النسب الضئيلة تكون - في

الغالبية الساحقة من الحالات - من مواطنين ينتمون بجنسيتهم إلى الدولة الأم. من المذهل أن الشركات التي تعمل في العالم الثالث منذ عقود، ويعمل بعضها منذ قرون، لا تزال تحرم مواطني الدول التي تعمل فيها من مراكز القيادة العليا.

كان شعار هذه الشركات، ولا يزال: (منا «الصاحب» ومنكم «الكولي»). لابُدّ، لكي نكون بصدد عولمة حقيقية أن تتغير سياسة التوظيف العنصرية هذه. إن العالم الثالث يعجّ بالبلايين من البشر، ولن يفشل البحث الجاد في الحصول بين هذه البلايين على عدد كبير من المديرين اللامعين. إلا أنني لا أرى شركة عملاقة واحدة معنية بمثل هذا البحث.

إن قضية البطالة في عهد العولمة تستحق منا وقفة تأمّل. يرى اقتصادي سعودي بارز، هو الدكتور محسون جلال، أن القرن الجديد سيدخل التاريخ باعتباره «قرن البطالة».

ويقول أكيو ماريتو، رئيس شركة سوني التنفيذي: «إن الناس في الغرب يتحدثون طيلة الوقت عن حقوق الإنسان، إلا أنه بمجرّد أن يطرأ ركود لا يترددون في التخلّص من عمّالهم. أما نحن فنعتقد أنه إذا كنت رب عائلة فإنك لا تستطيع التخلّص من بعض أفراد عائلتك لمجرد أن الأرباح قد انخفضت».

هذه - بلا شك - كلمات إنسانية حكيمة، ولكن هل سيتاح لها حظ من التطبيق في حقبة العولمة؟

كلما تحدّث أحد مع منظّري العولمة عن المشكلات والتحديات التي ستجيء مع العولمة تلقى ردًا واحدًا: لابد من تفكير إبداعي! ماذا سنفعل عندما تحلّ الآلات محل البشر؟ لابد من حلّ إبداعي! كيف نستطيع أن نجعل العالم الثالث الذي يهمّش «ويغرّب» كل يوم يقبل العولمة؟ كيف نستطيع منع الصراع في قريتنا الكونية التي تتقلص لحظة بعد لحظة؟ هناك عشرات الأسئلة والجواب لا يتغير: لابد من حلول إبداعية! إنني التفت حولي فأرى في كل مكان دعوة إلى الحلول المبتكرة، ولكني لا أرى حولي الكثير من هذه الحلول.

حقيقة الأمر، إذا أردنا الصراحة، أنا لا أرى حولي سوى مثلين ناجحين، مثلين فقط، لحلول إبداعية حقيقية. أعتقد أن معظمكم يعرف المثل الأول، صندوق الأمير للشباب، وهو المشروع الذي بدأه أمير ويلز. هذا الصندوق يقدم للشباب محدودي الدخل فيما بين سني الثامنة عشرة والثلاثين قروضًا لإقامة مشاريع خاصة بهم، ويقدم مع القروض الخبرة التي يحتاج إليها

الشباب في دراسة الجدوى، والتسويق، والتمويل. لقد تمكن الصندوق من مساعدة أكثر من ٣٣,٠٠٠ شاب على أن يبدؤوا أعمالهم الخاصة. ومن هذه المشاريع هناك، مئة مشروع، هي الأنجح، يبلغ حجم عملها ٨٠ مليون جنيه وتوظف ٥٠٠ عامل.

هناك مثل آخر، أكثر شجاعة، يعتمد على المراهنة على الفقراء، وهو «بنك جرامين» في بنجلاديش. اسمحوا لي أن أترك صاحب هذا المشروع الرائد يتحدث عن تجربته:

> لقد قيل لنا المرة بعد المرة إنه لا يمكن للفقراء أن يسددوا القروض، وإنه لا يمكن أن نقدم الائتمانات للفقراء.. واليوم وبعد أن قدمنا أكثر من بليون دولار على هيئة قروض صغيرة (معدل الواحد منها مائة دولار) إلى أفقر الطبقات في بنجلاديش، وجدنا أن نسبة التسديد تتجاوز ٩٨٪... وهؤلاء المقترضون الصغار يتمكنون من تحسين مستواهم المعيشي، بإستمرار، وخلال عشر سنوات يتمكن نصفهم من تجاوز خط الفقر، ويوشك ٢٧٪ منهم أن يتجاوزوه.

وحتى لاتتصوروا أن البروفسور يونس يبالغ في وصف حلمه الذي تحول إلى حقيقة، فسوف أضيف إلى شهادته رأي مراقب موضوعي هو إسماعيل سراج الدين نائب رئيس البنك الدولي:

> اذهب إلى بنجلادش، واحدة من أفقر دول العالم، وخذ المعدمين، خذ نساءهم، أفقر الفقيرات.. لهؤلاء النساء يقدم البنك قروضًا تتراوح قيمة الواحد منها بين ٣٥ دولارًا و ٥٠ دولارًا.. المقترضات لا يتمكن من تسديد القروض فحسب، بل إن ٤٨٪ منهن يتمكن خلال ثماني سنوات بعد القرض من تجاوز حدّ الفقر.

أنتم وثيقوا الصلة، بصفتكم رجال أعمال، بالمشاريع التجارية المشتركة. وأود أن أقترح عليكم البدء في نوع آخر من المشاركة: المشاريع الحضارية المشتركة. أعتقد أن بوسع رجال الأعمال في الغرب إذا تعاونوا مع نظرائهم في العالم الثالث أن يبدؤوا مشروعًا حضاريًا يضفي على العولمة السمات الإنسانية. تصوروا مئة مشروع شبيه بمشروع «أمير ويلز»، ومئة مشروع

قريب من «بنك جرامين»، موزعة على امتداد العالم الثالث، وتخيلوا النتائج المذهلة.

أود في النهاية أن أتركككم مع بعض الأفكار التي آمل أن تمنحوها شيئًا من وقتكم. إنني أعتقد أن حقوق الإنسان، والديمقراطية، والعولمة نظريات واعدة لا تخلو من مزايا، ولكنها تحتاج لكي تؤتي ثمارها المرجوة إلى عنصر أساسي هو الاحترام المتبادل. وكم يؤسفني أن أقول إن الاحترام المتبادل ليس غريزة طبيعية في البشر، بل خصلة على البشر أن يتعلموها، ويتدربوا على ممارستها. عندما تحترم شيئًا ما، فستحرص على معرفة المزيد عن هذا الشيء. وعندما تحترم أصدقاءك، فسوف تحترم حقهم في اعتناق مبادئ قد تختلف عن مبادئك. وعندما تحترم حضارة ما، فستمنحها الحق في أن تطور لنفسها بنفسها ما تختاره من أنظمة وقيم. وعندما تحترم الجماهير الجائعة، فسوف تسعى إلى عمل شيء، أي شيء، للتخفيف من معاناتها. باختصار شديد، لكي تنجح العولمة لابد أن يحترم الواحد منا الآخر، وأن يتعلم منه ويعلّمه.

أود أن أنهي هذا الحديث بملاحظات قيّمة، من رجل حكيم، هو أمير ويلز:

إن الحضارة الإسلامية.. شأنها شأن عدد من الأديان في الشرق.. تحمل رسالة هامة للغرب من حيث إنها نجحت في رؤية «المقدّس».. وهناك خطر في أن تتزايد الهوة بين الإسلام والأديان الشرقية من ناحية، والغرب من ناحية أخرى، ما لم نبحث معًا كيفية المواءمة بين الدنيوي (الغربي) والديني (الشرقي).